



بحضور الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة.. سفارة سلطنة عمان لدى مملكة البحرين تقيم احتفالية بمناسبة يوم المرأة العُمانية

كتبت: ياسمين العقييدات
تصوير: رضا جميل

أقامت سفارة سلطنة عُمان لدى مملكة البحرين، بمقر السفارة، احتفالية بمناسبة يوم المرأة العُمانية، بحضور الأساتذة لولوة بنت صالح العوضي الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة، والسيد فيصل بن حارب البوسعيدي سفير سلطنة عُمان لدى مملكة البحرين، إلى جانب عدد من الشخصيات الدبلوماسية والمسؤولين، وعدد من المهتمين بالشأن الثقافي والفني، وذلك احتفاءً بإنجازات المرأة العُمانية وتقديرًا لدورها البارز في مسيرة التنمية الوطنية في سلطنة عُمان وإسهاماتها في مختلف المجالات.

ونقلت الأساتذة لولوة بنت صالح العوضي الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة إلى سفير سلطنة عُمان لدى مملكة البحرين والحضور تحيات وتهاني صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قريبة عاهل البلاد المُعظم رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، بمناسبة يوم المرأة العُمانية، مشيدةً بما حققته المرأة العُمانية من إنجازات نوعية في مختلف المجالات، وما تضطلع به من إسهامات فاعلة في مسيرة التنمية الوطنية.

وأكدت أن الاحتفاء بيوم المرأة العُمانية يمثل مناسبة لتقدير عطاءاتها وإبراز إنجازاتها وما تمتلكه من قدرات ومواهب إبداعية في مختلف المجالات، في ظل ما تحظى به من رعاية واهتمام من السيدة الجليلة عهد بنت عبدالله البوسعيدي حرم جلالة السلطان المعظم. كما أشارت إلى أهمية المعارض الفنية بوصفها مساحة للتعبير عن الهوية الوطنية وصون الموروث الثقافي، فضلاً عن دورها في تعزيز جسور التواصل والتقارب بين الشعوب.

وأشادت في هذا السياق بعمق العلاقات الأخوية التي تجمع مملكة البحرين وسلطنة عُمان، وما تشهده من تعاون متواصل في مختلف المجالات، مؤكدة أهمية الفعاليات الثقافية المشتركة في تبادل الخبرات وتعزيز التعاون، بما يسهم في إبراز إبداعات المرأة وتعزيز حضورها في المشهد الثقافي والفني.

وجرى خلال الحفل تكريم الأستاذة لولوة بنت صالح

العوضي الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة، تقديرًا لحضورها وجهودها وإسهاماتها في دعم وتقدم المرأة وتعزيز مكانتها في المجتمع، كما تم تكريم عدد من الفئات المشاركات في المعرض الفني.

وأكد السفير فيصل بن حارب البوسعيدي في كلمته خلال الاحتفالية المكاة التي تحظى بها المرأة العُمانية في مسيرة النهضة المتجددة، وما توليه القيادة العُمانية من اهتمام لتمكينها وتعزيز حضورها ومشاركاتها في مختلف المجالات، مشيداً بما حققته من إنجازات وإسهامات، ودورها شريكاً أساسياً في مسيرة التنمية والتقدم والازدهار.

وتضمنت الاحتفالية معرضاً فنياً شاركت فيه مجموعة من الفئات التشكيليات العُمانيات،

قدّم خلاله أعمالاً تنوعت بين اللوحات التشكيلية والخزفيات والمنحوتات، عكست ثراء التجربة الفنية العُمانية، وما تتمتع به المرأة العُمانية من مواهب وقدرات إبداعية تجمع بين أصالة الموروث الثقافي والرؤى الفنية المعاصرة.

وسلّطت الاحتفالية الضوء على إسهامات المرأة العُمانية في المجالات الثقافية والفنية، ودورها في الحفاظ على الهوية الوطنية والتعبير عن ملامحها من خلال الفن والإبداع، كما أتاحت فرصة للتعريف بالتجارب الفنية النسائية العُمانية، وتعزيز التواصل والتبادل الثقافي بين الفنانين والمهتمين بالفنون في البلدين الشقيقين.

من جانبها، أكدت الفنانة التشكيلية العُمانية حفصة التميمي أن المرأة العُمانية حققت حضوراً لافتاً في مجالات متعددة، وتتولى مسؤوليات ومناصب متنوعة، من بينها المناصب الوزارية، معربة عن فخرها بما وصلت إليه المرأة العُمانية من مكانة وما تقدمه من إسهامات في مختلف المجالات.

وشددت التميمي على أهمية الاحتفاء بيوم المرأة العُمانية، باعتباره مناسبة لتسليط الضوء على إنجازاتها ودورها في

التنمية، وإبراز إبداعاتها الثقافية والفنية، موضحة أن مشاركتها في الاحتفالية المقامة في مملكة البحرين تمثل فرصة للتعريف بالفن العُمانى وإيصال إبداعات المرأة العُمانية إلى جمهور خارج السلطنة، معربة عن اعتزازها بهذه المشاركة.

من جانبها، أوضحت الفنانة التشكيلية العُمانية نائلة المعمرى أهمية مشاركة الفئات العُمانيات في المعارض والمحافل الفنية خارج السلطنة، لما تتيحه من فرص للتعريف بالتجربة التشكيلية العُمانية وإبراز ما حققته من تطور.

وأشارت المعمرى إلى أن المعرض يضم أعمالاً فنية متنوعة تشمل اللوحات التشكيلية والخزفيات والمنحوتات، لافتة إلى أن موقع إقامة المعرض يستحضر في ذاكرتها أبراج الحصون في سلطنة عُمان، بما يضيف على المكان إحساساً بالشموخ والأصالة.

وأشادت بالتطور الذي تشهده الحركة التشكيلية في مملكة البحرين من عام إلى آخر، مؤكدة أن استمرار الفعاليات الفنية رغم مختلف الظروف أسهم في تراكم الخبرات وتعزيز الثراء البصري، إلى جانب تنوع الأفكار والتجارب الإبداعية.



قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ



القبض على 6 متهمين بحيازة مخدرات بقيمة 27 ألف دينار

أكدت وزارة الداخلية أن إدارة مكافحة المخدرات بإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية تمكنت في ثلاث وقائع منفصلة، اثنتان منها بالتنسيق مع شؤون الجمارك، من القبض على 6 أشخاص من جنسيات آسيوية، وضبط مواد مخدرة ومؤثرات عقلية تقدر قيمتها السوقية بأكثر من 27 ألف دينار.

وأوضحت الإدارة أنه فور ورود معلومات بشأن الوقائع، باشرت عمليات البحث والتحري التي أسفرت عن تحديد هوية المتهمين والقبض عليهم، وضبط المواد المخدرة والمؤثرات العقلية بحوزتهم، بالإضافة إلى مبالغ مالية يعتقد أنها حصيلة البيع، مشيرة إلى أنه تم تحرير المضبوطات واتخاذ الإجراءات القانونية

اللازمة، وإحالة الوقائع إلى النيابة العامة. وأكدت الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية أهمية الشراكة المجتمعية في مكافحة المخدرات، داعية إلى الإبلاغ عن أي معلومات ذات صلة عبر الخط الساخن (996) أو البريد الإلكتروني (inte@996.rior.gov.bh)، مع ضمان السرية التامة.

8500 دينار تعويض الأسرة عن إصابة الأب بعاهة مستديمة في حادث مروري

ألزمت المحكمة الكبرى المدنية شركة تأمين وقائد مركبة بسداد 8500 دينار بحريني لأسرة أسبوية، جبراً للأضرار الجسدية والمادية والأدبية التي لحقت بالأب جراء حادث مروري تسبب في إصابته بعاهة مستديمة بلغت نسبيتها 13%، كما ألزمت شركة التأمين وحدها بالفائدة القانونية بواقع 1% سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام السداد.

وقال المحامي محمد المخلوق إن موكله تعرض لحادث مروري أثناء سيره، نتيجة خطأ قائد مركبة مؤمن عليها لدى شركة التأمين المدعى عليها، ما أسفر عن إصابته بإصابات متعددة في الرأس والأنف والفك والوجه، فضلاً عن تأثر حاسة البصر لديه، وانتهت تلك الإصابات إلى عاهة مستديمة قدرتها اللجان الطبية بنسبة 13%.

وأوضح أن المحكمة الجنائية الصغرى سبق أن أدانت قائد المركبة عن تسببه بخطفه في المساس بسلامة جسم المصاب، بعدما ثبت عدم تركه مسافة أمان كافية

بين مركبته والمركبة التي تسير أمامه، الأمر الذي أدى إلى وقوع الحادث، مشيراً إلى أن الحكم الجنائي أصبح نهائياً وباتاً لعدم الطعن عليه بالاستئناف خلال الميعاد القانوني.

وباشرت المحكمة الكبرى المدنية نظر الدعوى، وأكدت في حيثيات حكمها حيية الحكم الجنائي البات أمام المحاكم المدنية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ووصفها القانوني ونسبتها إلى مرتكبها، وفقاً للمادة 309 من قانون الإجراءات الجنائية، كما استندت إلى المادة 158 من القانون المدني، التي تقضي بالزام كل من ارتكب خطأ تسبب في إلحاق ضرر بالغير بتعويضه عن ذلك الضرر.

واستندت المحكمة في تقدير التعويض إلى تقرير اللجنة الطبية العامة، الذي أثبت إصابة المدعي بكسور متعددة في عظام الأنف والفك العلوي والعظم الوجني الأيمن، إلى جانب تجمعات دموية وإصابات في الأنسجة الرخوة المحيطة بالعنق.

وبين التقرير أن الإصابات خلفت لدى المصاب آلاماً

وصعوبة في مضغ الأطعمة الصلبة وتتملاً في موضع الكسر. فضلاً عن زغلة متقطعة في الرؤية عن بعد، وقدرت اللجنة نسبة العجز المستديم لديه بـ13% من مجموع العجز الكلي.

وأكدت المحكمة أن مسؤولية قائد المركبة تقوم على أساس المسؤولية التصريية الناشئة عن الخطأ الذي تسبب في وقوع الحادث وإصابته المدعي، فيما يستند الزام شركة التأمين بالتعويض إلى وثيقة التأمين الإيجاري السارية وقت وقوع الحادث، بما يجيز للمضور الرجوع عليها للمطالبة بالتعويض المستحق.

وقضت المحكمة بالزام المدعى عليها بأداء مبلغ 8000 دينار للمصاب تعويضاً عن الأضرار التي لحقت به، كما قضت بتعويض ابنته القاصرتين بمبلغ 300 دينار بواقع 150 ديناراً لكل منهما، ومبلغ 200 دينار لزوجته تعويضاً عن الأضرار الأدبية، فضلاً عن أتعاب اللجنة الطبية والمصروفات، والفائدة القانونية المستحقة على شركة التأمين.

الرأي الثالث

31 أكتوبر.. والمواطن البحريني

محمد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

للمقيم، حيث سيحصل المقيم على خيارات أوسع للعلاج في مستشفيات ومراكز القطاع الخاص المعتمدة، بجودة عالية ووقت انتظار أقل. بالإضافة إلى تعزيز الاستدامة الصحية، عبر تحويل القطاع الصحي من عبء على الميزانية إلى قطاع جاذب للاستثمار، يخلق وظائف نوعية ويجذب الكفاءات الطبية العالمية.

لم تكن مملكة البحرين الأولى في هذا المسار، فقد سبقتنا تجارب ناجحة أثبتت جدواها.. ففي دولة الإمارات العربية المتحدة، وتحديداً في أبوظبي، أدى تطبيق الضمان الصحي الإلزامي إلى نمو القطاع الصحي الخاص بنسبة تجاوزت 300%، وأصبحت الإمارات وجهة للسياحة العلاجية.. وفي المملكة العربية السعودية، ساهم برنامج الضمان الصحي التعاوني في رفع متوسط رضا المستفيدين وتحسين المؤشرات الصحية. وكذلك في سنغافورة وألمانيا، يعتبر التأمين الصحي أساساً لنظام صحي مصنف كأفضل أنظمة العالم.

هذه التجارب تؤكد أن نجاح النظام لا يقاس بتطبيقه فقط، بل بجودة تطبيقه، وضرورة التقييم المستمر، لذلك نؤكد أن المرحلة القادمة تتطلب تقييماً دقيقاً ومستمرًا للنظام لضمان تحقيق هدفه الأسمى وهو صحة الإنسان. ويتطلب ذلك متابعة أسعار الباقات التأمينية ومنع أي استغلال للمقيم أو صاحب العمل. وضمان شمولية التغطية للأمراض المزمنة والطارئة. وإنشاء منصة شفافة لتلقي الشكاوى ومعالجتها بسرعة.

مع إشراك غرفة التجارة وأصحاب الأعمال في التقييم الدوري.

إن صحة الإنسان، مواطناً كان أم مقيماً، هي أساس التنمية، فلاقتصاد القوي لا يبنيه إلا جسد قوي. وكما قالوا: «الصحة تاج على رؤوس الأصحاء لا يراه إلا المرضى، والاستثمار فيها هو الاستثمار الوحيد الذي لا يخسر أبداً».

يشهد تاريخ 31 أكتوبر 2026 محطتين مفصليتين تمسان حياة كل مواطن ومقيم على أرض مملكة البحرين، ففي هذا اليوم تنتهي الفترة الاستثنائية للتسجيل في نظام الفاتورة الثابتة لهيئة الكهرباء والماء، وفي ذات اليوم يبدأ التطبيق الفعلي لبرنامج الضمان الصحي للمقيمين.

هذه المصادفة في التوقيت ليست مجرد صدفة زمنية، بل هي تعبير عن فلسفة إصلاحية متوازنة تنفذاً للتوجيهات الملكية السامية، ونهج مدروس للحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله.. فلسفة توازن بين التيسير على المواطن والمقيم، وضمان استدامة الخدمات وجودتها.

المحلة الأولى، هي انتهاء مهلة الفاتورة الثابتة، فقد أثبت نظام الفاتورة الثابتة نجاحه كأداة لاستقرار الأسرة البحرينية، فهو ينهي معاناة تذبذب الفواتير بين الصيف والشتاء، ويمنح الأسرة القدرة على التخطيط المالي بدقة، هو فرصة يجب اغتنامها. لذا فالدعوة قائمة لكل من لم يسجل للمبادرة قبل قوات الأوان.

المحلة الثانية، تتمثل في بدء انطلاق الضمان الصحي للمقيمين، والذي يشمل جميع المقيمين العاملين في القطاع الخاص ومن يعولونهم، باستثناء المواطنين والعائلة المنزلية والمقيمين العاملين في القطاع الحكومي ومن يعولونهم في هذه المرحلة.

هذا البرنامج ليس رسماً إضافياً كما قد يتصور البعض، بل هو نقلة نوعية في منظومة الرعاية الصحية، وأهدافه وفوائده عديدة، عبر تخفيف الضغط عن القطاع الحكومي، حيث سيسهم في تخفيف الأزدحام على جمع السلمانية الطبي والمراكز الصحية، مما يرفع جودة الخدمة المقدمة للمواطن. بجانب رفع جودة الخدمة

خفر السواحل تنفذ حملة توعوية لتعزيز السلامة البحرية



نفذت قيادة خفر السواحل حملة توعوية في المناطق البحرية الغربية، بهدف تعزيز الوعي باشتراطات السلامة البحرية والحد من الحوادث والمخالفات، من خلال التواصل المباشر مع مرتادي البحر وتقديم الإرشادات اللازمة لهم.

وركزت الحملة على أهمية تسجيل القوارب لدى النقاط الأمنية التابعة لخفر السواحل قبل الإبحار، وتزويدها ببيانات الرحلة، بما يسهم في تعزيز سلامة مرتادي البحر وتسهيل سرعة الاستجابة في الحالات الطارئة.

كما شملت الحملة توعية مرتادي البحر بأهمية ارتداء

سترات النجاة، والسباحة في الأماكن المخصصة، والالتزام باشتراطات ممارسة الغوص، وإتباع إرشادات السلامة عند استخدام الدرجات المائية وقوارب الكاياك، إلى جانب التقيد بالتعليمات البحرية

السن 10 سنوات لمروجة مخدرات عبر البريد المي

وجودها بالقرب من المينى، وتم استيقافها بعد إعلامها بهوية رجال الأمن ومأوريتهم، كما توجهوا برفقتها إلى مقر سكنها. وهناك عثروا على مجموعة قنبينات بلاستيكية تحتوي على سائل يُعتقد أنه مخدر، وأخرى بها بقايا السائل. ين إجماليها حوالي 281.1 جراما.

وبسؤال المتهمة حول الواقعة، اعترفت بما هو منسوب إليها، وبيّنت أنها تواصلت مع شقيقها من محبسه، كونه موقوف على ذمة قضية مخدرات في البلاد، حيث أبلغها الأخير بالتواصل مع شخص موجود في بلدهم الأم بغية توصيل أسوال لها لمساعدته، إلا أن هذا الشخص أخبرها بالعمل لصالحه في توزيع المواد المخدرة عبر البريد المي، مقابل إعطائها المال، فوافقت على ذلك، حيث وجهت لها النيابة العامة تهمة حيازة وإحراز المواد المخدرة والمؤثرات العقلية بقصد الاتجار.

أيدت محكمة الاستئناف الجنائية معاقبة أسبوية بالسجن مدة 10 سنوات، وتغريمها 5 آلاف دينار، بعد إدانتها بترويج المواد المخدرة باتباع أسلوب «البريد المي»، وذلك مقابل حصولها على مبالغ مالية. كما أيدت المحكمة إعادها نهائياً عن البلاد عقب تنفيذ العقوبة.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى تلقي إدارة مكافحة المواد المخدرة معلومات من مصادر سرية مفادها قيام سيدة من الجنسية الآسيوية بترويج وبيع المواد المخدرة في البلاد عن طريق البريد المي لقاء حصولها على مبلغ مالي، ويتكيف القاصرتين حول المتهمة، تبين مساعدة شخص مجهول مقيم في بلدهم الأم، بل يتم التواصل إلى بياناته.

وعلى أثر ذلك، تم تشكيل قسوة ضبط لضبط المتهمة، حيث توجهوا إلى مقر سكنها، وشاهدوا